أكد ضرورة تكثيف الجهود لتنفيذ خطة العمل في إطار الشراكة الإستراتيجية مع اليابان

«الوزاري الخليجي»: التشديد على ملكية الكويت لحقل الدرة وثروات المنطقة المقسومة مشتركة مع السعودية

- أهمية تنظيم الملاحة في خور عبدالله واحترام العراق لسيادة الكويت واستكمال ترسيم الحدود البحرية
- التأكيد على دعم حق السيادة للإمارات على جزرها الثلاث وترحيب بالاتفاق لإنهاء الأزمة في السويداء

كونا: أشاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بنتائج الاجتماع الوزاري المشترك مع وزير خارجية اليابان تاكيشي إيوايا، مشددا على أهمية تكثيف الجهود لتنفيذ خطة العمل المشترك التي تم الاتفاق عليها في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين.

جاء ذلك في بيان صادر عن المجلس الوزاري عقب ختام اجتماعه في دورته الـ165 بحضور وزراء خارجية ورؤساء وفود دول المجلس والاجتماع الوزاري للحوار الاستراتيجي الثاني بين مجلس التعاون واليابان بحضور وزراء خارجية ورؤساء وفود دول المجلس ووزير خارجية اليابان تاكيشي إيوايا بدولة الكويت.

ورحب المجلس باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يعكس المكانة الرفيعة التي يحظى بها مجلس التعاون كشريك إقليمي فاعل في دعم الأمن والسلم الدوليين.

واستعرض المجلس الوزاري تقرير الأمانة العامة بشأن العمل الخليجي المشترك وجهود الدول الأعضاء، مؤكدا على قرارات مجلس التعاون بهذا الشأن.

وبحث المجلس مستجدات القضايا الإقليمية والدولية، مؤكدا على مواقف مجلس التعاون الثابتة وقرارته السابقة بشأن هذه القضايا.

وعلى صعيد الوضع في غزة، أشار المجلس إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 12 يونيو الماضي بشأن الوقف الفوري والدائم وغير المشروط لإطلاق النار في القطاع وتمكين السكان المدنيين هناك من الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية دون عوائق وبضرورة الامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين ورفض تهجيرهم أو إبعادهم من القطاع.

وأكد المجلس ضرورة التوصل إلى اتفاق فوري وشامل لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين وحماية السكان المدنيين وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل ودون انقطاع، مشيدا بجهود الوساطة التي تقوم بها قطر ومصر والولايات المتحدة الأميركية داعيا إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2735 في يونيو 2024.

ودان المجلس بأشد العبارات جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد سكان قطاع غزة وسياسة الحصار المتعمدة التي أدت إلى إحداث المجاعة، كما دان سياسة التطهير العرقي والعقاب الجماعي وقتل المدنيين والصحافيين والتعذيب والإعدام الميداني والإخفاء والإبعاد القسري والنهب.

وشدد المجلس أيضا على إدانته استمرار الاحتلال في تدمير الأحياء السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات والمساجد والكنائس والبنى التحتية والتي تهدف إلى تهجير سكان القطاع وإعادة استيطانه، مطالبا المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات فورية لوقف هذه الجرائم التي ترتكبها حكومة الاحتلال الإسرائيلية واتخاذ خطوات جدية لمنعها ومحاسبة مرتكبيها.

ونوه المجلس بما ورد في بيان اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن التطورات في قطاع غزة الصادر في 9 أغسطس الماضي والذي أكد على الرفض القاطع لمحاولات إسرائيل اقتطاع أراضي القطاع أو فرض الحكم العسكري عليه مشددا على أهمية توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت مظلة السلطة الفلسطينية.

ولفت إلى ما ورد في البيان الصادر عن الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 25 أغسطس الماضي بشأن ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته إزاء ما ورد في تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (آي بي سي) المعتمد من الأمم المتحدة بشأن المجاعة في قطاع غزة والذي حمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة وتداعياتها.

ودعا كافة الدول إلى سرعة الاعتراف بدولة فلسطين للمساهمة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفي تلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

وفيما يتعلق بالاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة أكد المجلس مواقفه الثابتة وقرارته السابقة بشأن إدانة استمرار احتلال إيران للجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التابعة للإمارات العربية المتحدة.

وجدد المجلس تأكيده على دعم حق السيادة لدولة الإمارات على جزرها الثلاث وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة واعتبار أن أي قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة وملغاة ولا تغير شيئا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، داعيا إيران للاستجابة لمساعي دولة الإمارات لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

من جانب آخر، أكد المجلس مواقفه الثابتة وقرارته السابقة بشأن أهمية تنظيم الملاحة في خور عبدالله واحترام العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها والجزر والمرتفعات التابعة لها وكامل مناطقها البحرية والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 833 بشأن ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية البرية والبحرية.

ودعا إلى استكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة البحرية 162 وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 مشددا على أهمية إحراز تقدم إيجابي في هذا الشأن.

وأكد أهمية الالتزام التام للجنة الفنية والقانونية المشتركة لترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة رقم 162 بما تضمنته كافة محاضرها.

ودعا المجلس العراق إلى الالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله الموقعة بين دولة الكويت والعراق في 29 أبريل 2012 وبروتوكول المبادلة الأمني الموقع في 2008 وخارطته المعتمدة في الخطة المشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبدالله الموقعة في 28 ديسمبر 2014 واللتين تضمنتا آلية واضحة ومحددة للتعديل والإلغاء.

وأكد المجلس مواقفه الثابتة وقرارته السابقة بشأن ملكية حقل الدرة وأنه يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية ـ الكويتية بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة.

وأوضح أن ذلك يأتي وفقا لأحكام القانون الدولي واستنادا إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما مؤكدا رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

وعلى صعيد الوضع في سورية رحب المجلس الوزاري بالاتفاق الذي أنجز لإنهاء الأزمة في محافظة السويداء مؤكدا ضرورة تنفيذه لحماية سورية ووحدتها ومواطنيها.

كما أشاد بالتزام الرئيس السوري أحمد الشرع بمحاسبة كل المسؤولين عن التجاوزات بحق المواطنين السوريين في محافظة السويداء ودعم كل جهود بسط الأمن وسيادة الدولة والقانون في جميع الأراضي السورية ونبذ العنف والطائفية ومحاولات بث الفتنة والتحريض والكراهية.

ودعا جميع مكونات الشعب السوري إلى تغليب الحوار والتكاتف لبناء دولة سورية موحدة مجددا دعوته للمجتمع الدولي لدعم سورية والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة.

كما دان المجلس الهجمات والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة على الجمهورية العربية السورية الشقيقة واعتداءاتها السافرة على سيادتها واستقرارها مما يزعزع أمنها ووحدة وسلامة أراضيها ومواطنيها ويقوض جهود الحكومة لبناء سورية الجديدة مؤكدا دعمه الكامل للإجراءات التي تتخذها الحكومة لحفظ الأمن والاستقرار ورفضه لأي دعوات انفصالية تهدف إلى تقسيم سورية.

التفاصيل كاملة على موقع الأنباء الالكتروني
www.alanba.com.kw

الأمين العام لمجلس التعاون أكد أن المرحلة المقبلة ستشهد تعزيز التشاور لضمان استقرار المنطقة

البديوي: نقدّر دعم صاحب السمو لمسيرة العمل الخليجي

الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي خلال مشاركته في الاجتماع

وزير خارجية اليابان ايوايا تاكيشي مشاركا في الاجتماع (أحمد علي)

أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم محمد البديوي ان الاجتماع الوزاري الخليجي في دورته 165 ناقش جوانب مسيرة العمل الخليجي المشترك وتبادل وجهات النظر بين جميع الاطراف، فضلا عن عقد اجتماع وزاري خليجي ـ ياباني مشترك.

وأعرب عن شكره وتقديره إلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد ولدولة الكويت على رئاستها للدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي وعلى دعم سموه الكبير لمسيرة العمل الخليجي، ونوه إلى أن الشهر الجاري والشهرين المقبلين ستشهد زخما كبيرا من الاجتماعات للجان الوزارية حيث يصل إلى 14 اجتماع لجان وزارية.

وأضاف البديوي خلال مؤتمر صحافي عقب ختام أعمال الاجتماع الوزاري في دورته الـ165 والاجتماع الوزاري للحوار الاستراتيجي الثاني بين مجلس التعاون واليابان ان الاجتماع ناقش موضوعات عديدة تتعلق بالعمل الخليجي المشترك وعلاقات دول المجلس مع عدد من الدول والمنظمات إلى جانب ملفات سياسية وإقليمية ودولية بالإضافة إلى متابعة مستجدات سير اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المجلس وعدد من التكتلات. وقال ان وزراء خارجية ورؤساء وفود دول المجلس تباحثوا حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية وفي مقدمتها «الأزمة في غزة والانتهاكات الخطيرة والوحشية لقوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والتي تجاوزت حدود المنطق والقانون ونسفت كثيرا من المواثيق والمعاهدات الدولية وأثرت بشكل كبير في الأمن والاستقرار العالميين وقد عبرنا عن قلقنا من عجز المجتمع الدولي عن محاسبة قوات الاحتلال على هذه الانتهاكات».

وعن الاجتماع الخليجي ـ الياباني أكد أن الاجتماع مع وزير خارجية اليابان شكل فرصة لدعوة اليابان الصديقة إلى الانضمام للتحالف الدولي للاعتراف بدولة فلسطين لافتا إلى «وجود ردود إيجابية من الجانب الياباني الذي أكد أنه يدرس هذا الموضوع ونأمل أن تنضم اليابان إلى هذا التحالف».

وأضاف ان «الاجتماع تطرق إلى مجمل العلاقات مع اليابان وهي علاقات تاريخية ومميزة ونمتلك رؤى ومواقف مشتركة في العديد من القضايا الإقليمية والدولية ونسعى دوما إلى تعزيزها نحو آفاق أرحب».

وأشار إلى أن الاجتماع تناول خطة العمل المشتركة للسنوات 2024ـ2028 التي تشمل ملفات الطاقة والتجارة والاستثمار والتعاون الأكاديمي والثقافي حيث تم حث الجانب الياباني على الإسراع في إقرار كل ما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس واليابان.

واوضح ان تأجيل الاجتماع الوزاري الخليجي ـ الاوكراني جاء لعدم تمكن وزير الخارجية الاوكراني من السفر ومغادرة العاصمة الاوكرانية كييف، مشيرا إلى ان هذا الاجتماع الوزاري الخليجي العادي هو آخر اجتماع عادي تستضيفه الكويت خلال رئاستها للدورة الحالية.

وفي كلمته خلال الاجتماع مع اليابان عبر الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي عن بالغ الفخر والاعتزاز بما وصلت إليه العلاقات الخليجية ـ اليابانية من تطور على كافة المستويات منها التنسيق السياسي والتبادل التجاري والتنسيق في مجال الطاقة بالإضافة إلى التعاون الثقافي والأكاديمي رفيع المستوى.

وقال البديوي إن هذا الاجتماع يعد خير دليل وبرهان على ما تتمتع به هذه العلاقات من نمو مطرد ويعكس الرغبة المشتركة الصادقة لتوطيد الشراكة و«تحقيق مصالح شعوبنا». وأضاف أن الاجتماع يأتي في ظروف دولية تتسم بتحولات سياسية واقتصادية وأمنية متسارعة تتطلب تضامنا وشراكات أقوى لمواجهة التحديات المشتركة من الأمن الغذائي والتغير المناخي إلى أمن الطاقة والتحول الرقمي و«هنا يتجلى عمق وجدوى شراكتنا مع اليابان».

ولفت إلى الخطوات البارزة بين الجانبين ومنها توقيع مذكرة التفاهم للتعاون والحوار الاستراتيجي في عام 2012 التي أرست مسارا منتظما للتشاور والتعاون في السياسة والأمن والتجارة والطاقة والصحة والتعليم والثقافة بالإضافة إلى إطلاق خطة العمل المشترك (2024ـ2028) التي وسعت هذه الشراكة لتشمل الاقتصاد الرقمي والابتكار التكنولوجي والطاقة النظيفة والأمن الغذائي والرعاية الصحية المتقدمة.

كما أشار في هذا الشأن إلى الإعلان عن انطلاق مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بالتوقيع على البيان المشترك في 16 يوليو 2023 بمدينة جدة والتوقيع على الشروط المرجعية بتاريخ 19 أغسطس 2024 بمدينة طوكيو وعقدت حتى تاريخه جولتان تفاوضيتان آخرها استضافتها العاصمة طوكيو من 30 يونيو إلى 5 يوليو 2025.

وقال إن الجانبين يسعيان من خلال هذه الاتفاقية إلى إزالة العوائق الجمركية والإجرائية وتسهيل التجارة والاستثمار ومعالجة قضايا الصحة والصحة النباتية والملكية الفكرية وعدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. وبين أن حجم التبادل التجاري تعاظم في عام 2024 ليصل إلى 115 مليار دولار منها 84 مليارا صادرات خليجية معظمها من النفط والغاز والبتروكيماويات و31 مليارا واردات في مجالات السيارات والتكنولوجيا والمنتجات الصناعية المتقدمة علاوة على نمو الاستثمارات اليابانية في دول المجلس لتتجاوز 15 مليار دولار في قطاعات الطاقة المتجددة والرقمنة والصناعات الذكية ما يعكس ثقة اليابان العميقة في البيئة الاقتصادية الخليجية.

وتطرق في هذا الشأن إلى توقيع مذكرات تفاهم مع شركات يابانية كبرى لتطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر والأمونيا الزرقاء في الإمارات والسعودية وقطر دعما للتحول العالمي نحو الحياد الصفري بحلول منتصف القرن وفي مجال التعليم ارتفع عدد الطلبة الخليجيين في الجامعات اليابانية بنسبة 25٪ منذ عام 2020، كما توسعت برامج التبادل الأكاديمي والبحثي لتعزيز نقل المعرفة وبناء القدرات.

وأعرب البديوي عن الشكر العميق للكويت على رعايتها الكريمة وجهودها المخلصة، ولليابان الصديقة على تعاونها الصادق ولجميع دول مجلس التعاون على مشاركتهم القيمة، متمنيا أن تثمر المناقشات خطوات عملية جديدة «تعزز الشراكة الاستراتيجية وتفتح آفاقا أوسع لازدهار شعوبنا».

كما تقدم بخالص الشكر والتقدير إلى صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وإلى سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد على استضافة الكويت لهذا الاجتماع المشترك وما وفرته من إمكانات وتنظيم رفيع المستوى يجسد مكانتها المرموقة في دعم مجلس التعاون وشراكاته الدولية.

بدوره، أكد وزير خارجية اليابان تاكيشي إيوايا اعتزاز بلاده بعلاقات الشراكة الاستراتيجية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشددا على أهمية تعزيز التعاون في مختلف المجالات بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.

وقال الوزير إيوايا إن بلاده تولي أهمية كبرى لتوثيق التعاون مع دول المجلس في المجالات الإنسانية والإنمائية والسياسية والأمنية، مؤكدا أن المرحلة الراهنة تتطلب المزيد من التنسيق المشترك لمواجهة التحديات وتعزيز الاستقرار.

أكدت خلال أعمال الاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون في دورته الـ 165 تعزيز قدرة المجلس على مواجهة التحديات بروح التضامن والمصير المشترك

الكويت: تأييد خطوات القيادة السورية في نبذ العنف والطائفية وتلبية تطلعات شعبها

كونا: انطلقت أعمال اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 165 برئاسة الكويت وبحضور وزراء خارجية ورؤساء وفود دول المجلس.

وقالت الكويت في كلمتها ان اجتماع المجلس يجسد عمق الروابط التاريخية وتجذر العلاقات الأخوية بين دوله، ما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية بروح التضامن والمصير المشترك ويؤكد تصميمها على تحقيق تطلعات شعوبها وصياغة مستقبل يرتقي إلى الطموحات ويحفظ المكتسبات المشتركة.

وذكرت ان المجلس الوزاري «يجتمع ونحن على مشارف أعمال الدورة الـ80 للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث نرى في هذا الحدث فرصة متجددة لتنسيق المواقف وتوحيد الجهود وضمان مشاركة خليجية فاعلة ومؤثرة في ظل التحديات المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي».

وأعربت عن التطلع لأن تجسد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المقبلة منصة حقيقية لتعزيز الحوار البناء وترسيخ القيم الإنسانية العالمية والسعي نحو تحقيق حلول جماعية مستدامة تعزز الأمن والسلم الدوليين، مؤكدا في الوقت ذاته التزام دول مجلس التعاون بدورها الفاعل في النظام الدولي بما يحقق آمال شعوبها نحو مستقبل أكثر أمنا وازدهارا.

وقالت ان «الاجتماع ينعقد في وقت تقارب المأساة الإنسانية في قطاع غزة إتمام عامها الثاني فيما تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك أبسط مفاهيم الإنسانية وتتجاوز كافة الأعراف والمواثيق الدولية بما في ذلك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة».

وأضافت انه «وفي الوقت الذي تتصاعد حدة التحذيرات حول خطورة تدهور الوضع الإنساني في غزة نجد العالم عاجزا عن وقف السياسة العدوانية التي تمارسها سلطات الاحتلال عبر استهدافها المدنيين والمرافق الأساسية».

وقالت إن هذا الأمر «يدفعنا إلى تجديد دعوتنا للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية والعمل الجاد لضمان توفير الحماية الكاملة للمدنيين وتأمين وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية».

وثمنت الكويت جهود المملكة العربية السعودية الشقيقة والجمهورية الفرنسية الصديقة عبر رئاستهما المشتركة للمؤتمر الدولي بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين المنعقد في نيويورك في نهاية يوليو الماضي وما تمخض عنه من خطوات ملموسة مرتبطة بإطار زمني كما سجل الترحيب بالدول الصديقة التي أبدت رغبتها بالاعتراف بدولة فلسطين آملا أن تحذو بقية الدول القيام بهذه الخطوة التي تدعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

وفيما يتعلق بالعراق، أكدت الكويت الالتزام بمساعدة العراق على النهوض بنفسه وتحقيق أمنه واستقراره ورفاه شعبه و«هو نهج يعكس التزام دولة الكويت غير المتزعزع بأمن واستقرار المنطقة ودولها».

كما ثمنت دعم الأشقاء في مجلس التعاون بحث العراق على معالجة الانعكاسات السلبية لعدد من القرارات الأحادية التي تم اتخاذها تجاه الكويت خلال العامين الأخيرين، وذلك عبر تصحيح الوضع القانوني لاتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في (خور عبدالله) واستئناف العمل وفقا لبروتوكول المبادلة الأمني لعام 2008 وتصحيح مسار العملية التفاوضية حول ترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة 162.

وأوضحت أن ذلك يأتي من خلال احترام العراق لسيادة الكويت على أراضيها وجزرها ومرتفعاتها المائية الثابتة والمستقرة وكامل مناطقها البحرية والانطلاق نحو الترسيم من مبادئ وقواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

وأكدت أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة وفقا لأحكام القانون الدولي واستنادا إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما.

على صعيد آخر، جددت الكويت الدعم الكامل لأمن واستقرار الجمهورية العربية السورية واحترام سيادتها ووحدة أراضيها، داعيا المجتمع الدولي لدعم جهود الحكومة السورية في إعادة الإعمار.

وأكدت دعم خطوات القيادة السورية في نبذ العنف والطائفية وتلبية تطلعات شعبها معربة عن ادانتها استمرار توغل قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي السورية الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا لسيادة سوريا ووحدة أراضيها.

وفيما يتعلق بالشأن اللبناني أكدت الدعم المستمر لجهود الرئيس اللبناني جوزاف عون في الحفاظ على أمن واستقرار الجمهورية اللبنانية وتجاوز التحديات الراهنة بما يحقق تطلعات الشعب اللبناني الشقيق.

كما عبرت عن الاهتمام البالغ بـ«استضافة الكويت للاجتماع المشترك لوزراء الخارجية بدول مجلس التعاون ودول الاتحاد الأوروبي والمنتدى الوزاري حول الأمن والتعاون الإقليمي والمزمع عقدهما يومي 5 و6 أكتوبر المقبل».

المشاركون في أعمال اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 165 (أحمد علي)